الأمم المتحدة

E/ECA/COE/39/13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 January 2020

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء

المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الاجتماع التاسع والثلاثون

أديس أبابا، ١٨-٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل النظامية

تقرير مرحلي عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

أولاً- مقدمة

١- يغطي هذا التقرير المرحلي - الذي يقدم إلى الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، وفقا للممارسات الحالية واستجابة لطلبها الحصول على تحديثات منتظمة للتقارير التي يقدمها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط [1] إلى مجلس إدارته - الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى آذار/مارس ٢٠٢٠. ويسلط التقرير الضوء على النتائج الرئيسية التي حققها المعهد، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ برامجه التدريبية وأنشطته البحثية، وموارده، وآخر التطورات المتصلة بالموارد البشرية والمالية والشراكات. ويختتم التقرير بموجز لآفاق عام ٢٠٢٠.

٢- وكانت سنة ٢٠١٩ هي السنة الأولى لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية إذ شهدت تطبيق نظرية التغيير ومؤشرات الأداء. ويهدف هذا الإطار الاستراتيجي إلى

* E/ECA/COE/39/1.

[1] ”المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط هو مؤسسة أفريقية أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة يتمثل الغرض الرئيسي منها في مرافقة البلدان الأفريقية ودعمها في سعيها إلى بناء قدراتها من الموارد البشرية كشرط لا غنى عنه للحفاظ على استقلالها والنهوض بتنميتها الاقتصادية الاجتماعية. وتتمحور أنشطة المعهد الرئيسية المستمدة من ولايته حول مجموعة من برامج تنمية القدرات والتدريب، فضلاً عن طائفة من المبادرات المتعلقة ببحوث السياسات العامة والحوار. كما يقدم المعهد خدمات استشارية عند الطلب إلى الحكومات والمؤسسات العامة ويشكل منتدىً لاستكشاف الأفكار البديلة بشأن التنمية في أفريقيا “.

A.20-00088

مساعدة البلدان الأفريقية في سعيها لإعادة النظر في استراتيجياتها الإنمائية وبناء ما يلزم من قدرات في مجالي الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي من أجل تنفيذ خططها الإنمائية الوطنية بنجاح، تمشياً مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وقد أسهمت أنشطة التدريب والبحث التي اضطلع بها المعهد خلال العام في مجالات التغيير الرئيسية الشاملة الثلاثة التالية الواردة في الخطة الاستراتيجية:

(أ) تعزيز كفاءة مخططي التنمية وواضعي السياسات في إدارة السياسات، ونظم القطاع العام، والتخطيط الإنمائي؛

(ب) تعزيز كفاءة نُظم القطاع العام في التماس الحصول على الدعم الذي لا غنى عنه لوضع السياسات العامة وإدارتها، والتخطيط للتنمية؛

(ج) التسليم بكفاءة المعهد بوصفه المنظمة الرائدة في مجال تنمية القدرات لوضع السياسات العامة، والإدارة والتخطيط للتنمية في أفريقيا.

٣- وكانت الدورات التي قدمها المعهد تستند إلى طلبات قدمتها الدول الأعضاء، بناء على احتياجاتها من القدرات، وأولوياتها الإنمائية، والتزامها بالخطط الإقليمية والدولية، وفقاً لمجموعات التركيز الأربع للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣:

(أ) نمذجة الاقتصاد الكلي وتخطيطه؛

(ب) التكامل الإقليمي؛

(ج) التنمية الاجتماعية؛

(د) الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية.

٤- ونظم المعهد ما مجموعه ٣٥ دورة دراسية، بما في ذلك ١٩ دورة في الموقع و١٦ دورة للتعلم الرقمي، لمسؤولين من القطاعين العام والخاص الأفريقيين، ودبلوماسيين وأكاديميين، في مجال رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية، والإدارة، والتخطيط الإنمائي. وإجمالاً، شارك ١ ١٠١ من شاغلي الوظائف العامة (٢٦٠ امرأة) من ٥١ بلداً أفريقياً في تدريبات معتمدة داخلية في المكان أو على الإنترنت (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

تطور عدد شاغلي الوظائف العامة الذين شاركوا في تدريبات معتمدة داخلية في المكان أو على الإنترنت في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩

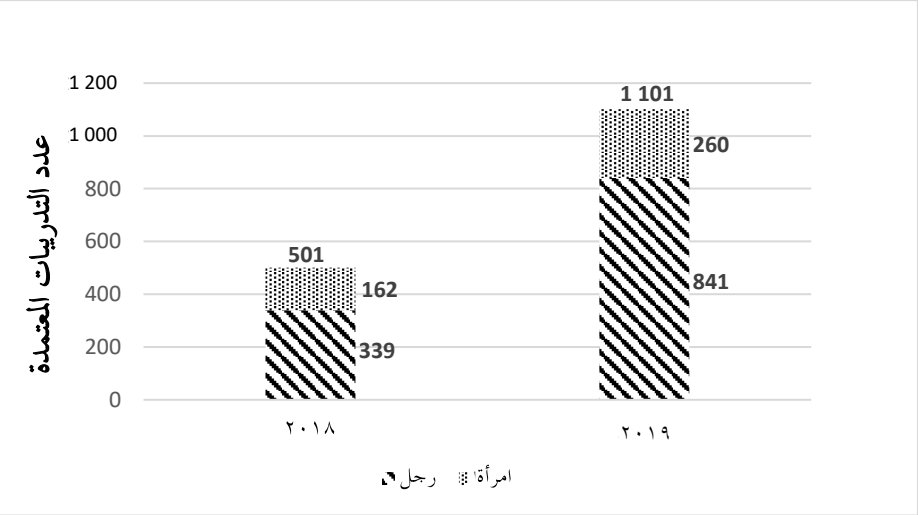

٥- وعلاوة على ذلك، أجريت بحوث تحليلية من خلال ست حلقات دراسية إنمائية، وخمسة حوارات رفيعة المستوى بشأن السياسات، وثلاثة موجزات للسياسات العامة، وزيارة ميدانية واحدة، وست زمالات بحثية.

ثانياً- المساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ من خلال التدريب والبحث

ألف- التدريب

٦- يتماشى التدريب الذي يقدمه المعهد مع الخطط الإنمائية الوطنية، والإقليمية والدولية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ويساعد على تعريف المتدربين الذين يشاركون في دوراته بما هو مطلوب من تقنيات لرسم سياسات مواتية للتنمية وتخطيطها، وتنفيذها وإدارتها. ويسترشد التدريب بفهرس الدورات التدريبية، آخذاً في الاعتبار أهم التحديات التي تواجهها البلدان، التي تشمل التحكم في عملياتها الإنمائية، والتحول إلى أطراف فاعلة كاملة الأهلية في الاقتصاد العالمي، وتحسين أساسياتها، وإشراك الجهات الفاعلة كافة إشراكاً أكثر وضوحاً، وحشد الموارد الكافية، وتحقيق القدرة على ترجمة مكاسبها الاقتصادية إلى تحسينات على مستوى رفاه ورخاء مواطنيها كافة بطريقة منصفة ومستدامة. وبعبارة أخرى، فإن التدريب يساعد البلدان على الانتقال من الأفكار إلى العمل.

٧- وتقدم الدورات عادة باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وتستمر من أسبوع إلى أسبوعين. ويتولى تقديم الدورات التدريبية خبراء كبار في مجالات التخطيط والتنمية الاقتصادية تتوافر لديهم المعرفة النظرية والخبرة العملية على السواء. وغالبية هذه الدورات موضحة بأمثلة لحالات من الدول الأعضاء.

٨- وقد نُظمت، في المجموع، ٣٥ دورة تدريبية، منها ١٩ دورة في الموقع، تناولت مسائل تتعلق بتحليل البيانات للتنمية المستدامة ونمذجة الاقتصاد الكلي لتخطيط التنمية المستدامة. وتشمل هذه الدورات ما يلي: السياسة الزراعية في أفريقيا؛ وإحصاءات الطاقة وأرصدتها؛ وتقييم السياسة العامة؛ وإدارة المشاريع؛ ودليل التكامل الإقليمي الأفريقي؛ وتخطيط سياسات الطاقة؛ وشؤون الجنسين، والتجارة والتنمية؛ وإدارة السياسات الاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني؛ والأساليب الفنية للتأمين ضد مخاطر الكوارث؛ والسياسة التجارية الدولية والمفاوضات التجارية.

٩- وقد ساعدت دورة الاقتصاد الكلي لأغراض التخطيط للتنمية المستدامة على تحسين معارف ومهارات المسؤولين فيما يخص التطبيق العملي لتقنيات النمذجة المتعددة القطاعات لمعالجة القضايا الهامة المتصلة بالتنمية الاقتصادية وتحليل السياسات في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وتركز الدورة المتعلقة بتحليل البيانات على المسائل النظرية والعملية المطروحة لدى جمع البيانات وتحليلها لاستخدامها في رصد أهداف التنمية المستدامة. ولما كانت الزراعة أساسية بالنسبة للاقتصادات الأفريقية وتشكل أحد أكبر المجالات التي تكسب فيها المجموعات المهنية عيشها، فقد عملت الدورة المتعلقة بالسياسة الزراعية على تحسين القدرات فيما يخص صياغة السياسات والروابط مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، بغية تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وعلى نفس المنوال، نُظمت دورة عن تقنيات التأمين ضد مخاطر الكوارث وذلك بغرض دراسة خيارات إدارة مخاطر المناخ والكوارث، والمفاهيم الأساسية لمنتجات التأمين القائم على المؤشرات ومنتجات التأمين ضد الكوارث، والتخاطب بشأن سمات المنتجات مع حاملي بوليصات التأمين/المستفيدين.

١٠- وواصل المعهد تنظيم دورات تدريبية تتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وبفضل الدورة الدراسية المتعلقة بالسياسات التجارية الدولية والمفاوضات التجارية تحسنت قدرات المستفيدين فيما يتصل بالمفاوضات التجارية، وكذلك في رسم سياسات تجارية تلبي الاحتياجات والتطلعات الوطنية والإقليمية في مجالي التنمية والتكامل وتنفيذها وتقييمها.

١١- ونُظمت دورتان لدعم الجهود المتواصلة التي يبذلها المعهد من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الأفريقية: كانت الأولى عن السياسة الاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني وتناولت أشكال التحيز القائم على نوع الجنس في القطاعات الاقتصادية وحللت السياسات والميزانيات الاقتصادية من منظور جنساني؛ وركزت الدورة الثانية على نوع

الجنس والتجارة والتنمية، واتخذت شكل دورتين متوازيتين – دورة باللغة الإنكليزية وأخرى بالفرنسية.

١٢- وتم تعزيز قدرات ١٨ مشاركاً (من بينهم ٦ نساء) من ١٨ بلداً أفريقيا[٢] من خلال تدريب لمدة أسبوع واحد في كوالالمبور، بماليزيا، بشأن تقييم السياسة العامة، بالشراكة مع المعهد الوطني للإدارة العامة وبرنامج التعاون التقني الماليزي.

١٣- وعلاوة على ذلك، وفي إطار نشاط صُمم خصيصاً كمتابعة لدورة تدريب المدربين بشأن الإدارة القائمة على النتائج التي أجريت في عام ٢٠١٨، نظم المعهد تدريباً مكثفاً وعملياً لمدة أسبوع في غامبيا لتعزيز قدرة المشاركين على دعم الإصلاحات الرامية إلى تحسين إعداد مقترحات مشاريع قابلة للتمويل المصرفي من أجل تنفيذ خطة التنمية الوطنية تنفيذاً فعالاً (خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١). وركزت الدورة على مسائل مثل إدارة نطاق المشاريع، وإدارة التكاليف، وإدارة الجودة، وإدارة المخاطر، والمالية، والتقييم، وعوامل النجاح الرئيسية لوضع المقترحات. وتعرّف المشاركون على استخدام أدوات مختارة بشأن صياغة مقترحات المشاريع، وكتابة مقترحات المشاريع وإدارتها، وهي أدوات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف أولويات الخطة الإنمائية الوطنية.

١٤- وبناء على طلب من حكومة رواندا، نظمت دورة لتدريب المدربين مصممة خصيصاً لفائدة المسؤولين الروانديين في موسانزي. وأدى ذلك إلى تعزيز قدرات ١٩ موظفاً (٨ نساء)، ينتمون بصفة رئيسية إلى وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وجامعة رواندا، بشأن المسائل المتصلة بتعميم مراعاة البعد الجنساني في عملية صياغة السياسات الاقتصادية ورصدها وتقييمها.

١٥- وتسترشد عملية الرصد والتقييم المطبقة على أنشطة التدريب بالإطار المنطقي للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣. ومن خلال استقصاءات مختلفة، يجري تقييم النتيجتين الفوريتين التاليتين: (أ) توسيع نطاق مجموعة المخططين المهنيين ومقرري السياسات؛ و(ب) توسيع نطاق تصميم وتقديم الدورات التدريبية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجالات العمل. وستسهم كلتا النتيجتين في تعزيز كفاءة المخططين المهنيين ومقرري السياسات في إدارة السياسات والتخطيط الإنمائي. وفي هذا الصدد، دأب المعهد، في نهاية الدورات، على دعوة المشاركين إلى تقييم الدورات التي شاركوا فيها. وفي أعقاب الاستقصاء التقييمي هذا، يُجرى استبيان سنوي لتقييم الكيفية التي أسهمت بها المهارات والكفاءات التي اكتسبها المشاركون في التأثير على صياغة السياسات العامة والتخطيط الإنمائي في أنشطتهم اليومية. ووفقاً لمختلف الدراسات الاستقصائية التي أجريت في عام ٢٠١٩، أقرّ ٩٣ في المائة من المشاركين، في المتوسط، بتحسن قدراتهم على التخطيط الإنمائي وبتعزيز ثقتهم في التأثير على السياسات، في حين شهد ٩٧ في المائة منهم بارتفاع

[٢] أوغندا، إسواتيني، بنن، تشاد، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، السنغال، السودان، الصومال، غانا، كينيا، ليسوتو، ليبريا، مصر، المغرب، ملاوي، ناميبيا، ونيجيريا.

مستوى قدراتهم في مجال إدارة السياسات الاجتماعية والاقتصادية وباكتسابهم المزيد من الثقة في التأثير على هذه السياسات في بلدانهم نتيجة لهذه التدريب.

١٦- وعلى وجه الإجمال، تم تدريب ١ ١٠١ مشارك هذا العام، ما يمثل زيادة بنسبة ١١٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٨. ويتماشى هذا مع الأهداف الكمية للخطة الاستراتيجية للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣.

باء- برنامج درجة الماجستير

١٧- استمر التعاون مع جامعة جوهانسبرغ فيما يخص برنامج ماجستير الفلسفة في السياسة الصناعية الذي يستغرق ١٨ شهراً. والبرنامج مصمم لتزويد كبار المهنيين وممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية ومقرري السياسات العاملين في الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية بتدريب مترابط الأجزاء يشمل مختلف جوانب إدارة السياسات الاقتصادية، والتخطيط الإنمائي، والتحليل القطاعي، وبصفة خاصة بالنسبة للقضايا الصناعية. وتم اختيار الدفعة الرابعة، المؤلفة من تسعة طلاب، وإلحاقها بالبرنامج.

جيم- البحوث

١٨- تكمل أنشطة المعهد في مجال البحوث السياساتية برنامجه التدريبي وتستجيب لاحتياجات الدوائر المعنية بصنع السياسات والجهات المعنية الأخرى. والواقع أن الدورات تصاحبها حوارات رفيعة المستوى، وحلقات دراسية إنمائية وبرنامج زمالات. ويوفر المكون البحثي التوجيه الاستراتيجي للدورات المتوخى تقديمها، كما أنه يستكملها ويعدّل محتوياتها وفقاً للتغيرات في البيئة وأولويات الخطط الإنمائية القطرية، فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالتحول الهيكلي في أفريقيا، في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وبوصف المعهد مركزاً للفكر، فإنه يهدف إلى توجيه التحول في السياسات العامة وصنع القرار على أعلى مستوى بشأن العديد من التحديات الإنمائية.

١٩- وتشجع سلسلة الحوارات السياساتية الرفيعة المستوى والحلقات الدراسية بشأن التنمية على تهيئة بيئة مواتية لتبادل الأفكار ووجهات النظر الجديدة بشأن التحديات الإنمائية العديدة التي تواجه القارة الأفريقية حالياً. وهذا ما يمكّن الباحثين وصانعي القرارات من إمعان النظر في الشواغل السياساتية واقتراح توصيات لإيجاد حلول عملية لها من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٢٠- وخلال الفترة قيد الاستعراض، نُظمت حوارات مختلفة رفيعة المستوى بشأن السياسات. فنُظم حوار سياساتي رفيع المستوى بشأن "التخطيط للقوى العاملة في المستقبل: هل أفريقيا مستعدة؟" أثناء انعقاد الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وحضر هذه الفعالية خبراء ومقررو سياسات مرموقون رفيعو المستوى في التخطيط الإنمائي، وبناء القدرات من العاملين بالحكومات الأفريقية، وأعضاء الدوائر الأكاديمية والمنظمات الدولية. وكان الهدف من الفعالية زيادة الوعي

بالمهارات اللازمة لتلبية احتياجات التحول الرقمي للاقتصادات والمجتمعات الأفريقية، والاستعداد لوظائف المستقبل. وناقشت الفعالية مدى نجاعة نظم التعليم وقدرتها على إنتاج أشخاص ''قابلين للتوظيف''. وركزت على التجارب وقدمت مقترحات بشأن استراتيجيات مبتكرة للتخطيط، وتجديد المهارات ورفع مستواها، بدعم من المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

٢١- ونُظِّم حوار آخر بشأن ''استخلاص الممارسات الجيدة والدروس المستفادة لرفع مستوى الطموحات في عام ٢٠١٩'' بالتعاون مع مؤسسة الأمم المتحدة خلال منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، الذي عُقد في الرباط بالمغرب. وحضر الاجتماع ما مجموعه ٢٥٠ مشاركاً (١٠٢ امرأة) من شاغلي المناصب العامة الأفريقيين، وأفراد المجتمع المدني، والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة.

٢٢- وعلى هامش الاجتماع الرفيع المستوى، نظم المعهد – بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – حلقة دراسية رفيعة المستوى بشأن موضوع: " تعزيز الشراكات من أجل التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أفريقيا". وجاءت حلقة العمل متابعة للدورة الخامسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٩، والتي اعتمدت خلالها الدول الأفريقية الأعضاء الرسائل الرئيسية وإعلان مراكش بشأن التنمية المستدامة، للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣ في جميع أنحاء القارة. واختتم اليوم بالاتفاق على ضرورة نشر '' فصل دائم عن وسائل تنفيذ/تمويل التنمية المستدامة في تقرير التنمية المستدامة لأفريقيا'' على أساس سنوي.

٢٣- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، نُظِّم، في أعقاب منتدى تانا وبالاشتراك مع معهد دراسات السلام والأمن ومعهد غوري، حوارٌ سياساتي رفيع المستوى مدته يومان بين أصحاب المصلحة المتعددين كان موضوعه '' الهجرة، والسلم والأمن: ما هو الدور المنوط بمنظمات المجتمع المدني''. وقد اجتذب المنتدى، الذي عقد في جزيرة غوري، بالسنغال، أكثر من ٤٠ مشاركاً من المجتمع المدني، والحكومة، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية والإقليمية، أتوا من ١٠ بلدان.

٢٤- وتعاون المعهد مع وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي – التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ ومجلس البحوث العلمية والصناعية؛ والوكالة الدولية للطاقة المتجددة؛ ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛ واللجنة الأفريقية للطاقة؛ والرابطة الأفريقية للوكالات المنفذة للأشغال العامة، لتقديم حلقة دراسية رفيعة المستوى بشأن ''تطبيق نهج متكامل لتخطيط الطاقة في التنمية''. وركز الحوار على تحديات وفرص الحصول على الطاقة، وعلى فكرة أن الإمداد الكهربائي القابل للاستخدام، والموثوق، والمستدام والميسور التكلفة يمكنه أن يعزز القدرة الإنتاجية للمجتمعات المحلية. وقد عزز

هذا الحوار قدرات المشاركين على تصميم وتطوير استراتيجية فعالة بشأن الحصول على الطاقة والأمن في أفريقيا. وحضر الحوار مهنيون وخبراء رفيعو المستوى لديهم معارف وخبرات عميقة في مجال الطاقة.

٢٥- ومتابعة للتوصية التي صدرت في معتكف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ مع السفراء الأفريقيين في أديس أبابا، تم تنظيم حلقة دراسية إنمائية بشأن اللاجئين، والعائدين والمشردين داخلياً: نحو حلول مستدامة للنزوح القسري في أفريقيا، بالتعاون مع مجموعة من السفراء الأفريقيين في السنغال. وأوصت الحلقة الدراسية بإدماج حرية تنقل الأشخاص في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، كما أوصت بإجراء عملية تشاورية فيما يتعلق بالهجرة، وبإجراء حوار بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وهذه التوصيات تنسجم انسجاماً تاماً مع نتائج حلقة دراسية إنمائية أخرى نُظمت بشأن دور منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، ودعم التحول الاقتصادي، والإسهام في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٢٦- وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري، نظم المعهد حلقتين دراسيتين إنمائيتين: (أ) ''تمويل التنمية المستدامة في السنغال'' التي ناقشت المسائل الرئيسية المتصلة بتمويل أهداف التنمية المستدامة، مثل استكشاف فرص جديدة للتمويل وتيسير الحصول على الأموال للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) ''إضفاء الطابع الإقليمي على أهداف التنمية المستدامة والإدارة الحضرية'' التي ناقشت التحديات والفرص المتاحة للتنمية الحضرية وإضفاء الطابع الإقليمي على أهداف التنمية المستدامة. واختتم المؤتمر بتقديم مقترحات تتناول الاستراتيجيات، والقدرات، والموارد والأدوات اللازمة لإضفاء الطابع الإقليمي على أهداف التنمية المستدامة. وحضر الاجتماعين أكثر من ٥٠ مشاركاً من وكالات الأمم المتحدة وغير ذلك من الشركاء الإنمائيين الآخرين، إلى جانب ممثلين عن الحكومات المركزية والمحلية، وخبراء التخطيط الحضري في السنغال.

٢٧- ونُظمت ثلاث حلقات دراسية إنمائية أخرى:

(أ) '' الأمن الغذائي، والهجرة والابتكار في السنغال وزمبابوي''، بالشراكة مع مركز الدراسات الأفريقية التابع لجامعة إدنبرة. وتناولت هذه الحلقة الدراسية الصلة بين القطاعات الثلاثة، استناداً إلى تجربة زمبابوي والسنغال، واستخلصت الدروس لبقية القارة.

(ب) وعُقدت حلقة دراسية أخرى بعنوان '' ترسيخ نمذجة السياسات التجارية في أفريقيا من خلال التدريب وبناء القدرات'' خلال المؤتمر السنوي الثاني والعشرين المعني بالتحليل الاقتصادي العالمي، المعقود في وارسو، بولندا.

(ج) وشارك في حلقة دراسية عن '' أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الاقتصادات الأفريقية'' أكثر من ٢٠ مشاركاً من الحكومات، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني والسلك الدبلوماسي للدول الأعضاء.

٢٨- وفي إطار برنامج البحوث، أعد المعهد ووزع على نطاق واسع على الحكومات الأفريقية موجزات للسياسات العامة بشأن مختلف جوانب التخطيط الإنمائي القطاعية، والوطنية والإقليمية، وشارك تقنياً في عدد من المناسبات، بما في ذلك مؤتمر علمي بشأن "الديناميات الديمغرافية والتنمية المستدامة: مساهمة حسابات التحويل الوطنية في خطة عام ٢٠٦٣"، نظمه مركز التميز الإقليمي في مجال اقتصاديات الأجيال، الذي وُقعت معه مذكرة تفاهم بشأن برنامج تدريبي مشترك.

٢٩- وفيما يتعلق بمنشورات الأعمال البحثية، استعان المعهد بوسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية لكي ينشر على الجمهور العريض موجزات سياساتية، وورقات عمل وتقارير بحثية، تشمل ما يلي: (أ) دراسة التدفقات التجارية داخل أفريقيا: نهج نماذج الجاذبية المكانية؛ (ب) التجارة في أفريقيا: تطبيق سياسات تجارية متوائمة والتفاوض الفعال بشأن اتفاقات التجارة؛ (ج) دور الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الأجنبية في تنويع الصادرات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ (د) آثار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على اقتصادات أفريقيا.

٣٠- وشارك في الأنشطة البحثية التي أجراها المعهد في هذه الفترة أكثر من ٦٠٠ مشارك، من بينهم ٢٠٠ امرأة، من الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، بمن فيهم أكثر من ٧٠ مسؤولاً رفيع المستوى.

دال- الزمالات

٣١- واصلت برامج الزمالات التي يقدمها المعهد إسهامها في تشجيع وتعزيز تبادل المعارف فيما بين البلدان الأفريقية والتّعلم المتبادل فيما بين الباحثين وموظفي الخدمة المدنية. ومن خلال تلك الأنشطة، يقوم المعهد بتعزيز الدعم الذي يقدمه لبناء قدرات كبار المسؤولين من الدول الأعضاء من خلال التحليلات والمناقشات البناءة بشأن السياسات الإنمائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقى في إطار البرنامج كبار الباحثين والسلطات من ذوي الخبرة في مختلف الميادين ذات الصلة لمناقشة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة التي تؤثر على أفريقيا. وبفضل أنشطة الدعم التي تتيحها الزمالات، يمكن أيضاً للمعهد إقامة شراكات قوية مع الشُّعب الفنية، من بين غيرها من شعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والإدارات القطاعية للوزارات في الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية ومراكز البحوث.

٣٢- وعلى هامش الحلقة الدراسية التي عقدت بالاشتراك مع جامعة إدنبرة تم القيام، في إطار هذا البرنامج، بزيارة ميدانية إلى الوكالة الوطنية للإدماج والتنمية الزراعية، وبرنامج المجالات الزراعية للجماعات المحلية، وإدارة التحليلات والتنبؤات والإحصاءات الزراعية، وجميعها مؤسسات زراعية تقدمية في السنغال.

٣٣- وفيما يتعلق بالباحثين من أصحاب الزمالات، استضاف المعهد زميلين عملا على المواضيع التالية:

(أ) الأثر المالي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الاقتصادات الأفريقية: وتعكف الدراسة على تقييم أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على مجالات مثل الضرائب، وعمليات التكيف الاقتصادية، والرفاه والتصنيع.

(ب) محددات مشاركة المرأة في القوة العاملة في بوتسوانا، باستخدام مسح الأسر المعيشية المتعدد المواضيع للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦: وتهدف الدراسة إلى تقصي المحددات الرئيسية التي تؤثر على مشاركة المرأة في القوة العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وتقييم العلاقة في القطاعات بين المحددات الرئيسية لمشاركة المرأة في القوة العاملة في بوتسوانا.

هاء- تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٣٤- عادة ما تدمج دورات المعهد، متى كان ذلك متاحاً، البعد الجنساني. ويُراعى كذلك التمييز الإيجابي عندما يُفتح باب تقديم الطلبات والترشيحات، وتُشجع الإناث على تقديم طلباتهن.

٣٥- ونُفذت خلال السنة ثلاث دورات تدريبية تتناول مواضيع ”ذات طابع جنساني“، بما في ذلك ما يلي: (أ) إدارة السياسات الاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني؛ (ب) نوع الجنس والتجارة؛ (ج) تدريب مصمم خصيصاً لرواندا.

ثالثاً- تعزيز منصة التعلم الرقمي من أجل النهوض بالأداء وتحسين مستودع المعارف

ألف- برنامج التعلّم الرقمي

٣٦- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المعهد، على نحو ما أوصى به مجلس الإدارة، بتوسيع نطاق خدماته في مجال التعلم عن بعد وفيما يتصل بمدى تغطيته (كماً وكيفاً من حيث نوعية المتدربين). وقُدمت طائفة واسعة من حلول التدريب وبناء القدرات عبر شبكة الانترنت لتمكين الدراسين من التعلّم المستمر وتحسين الأداء. وأتيحت فرصٌ للتعلم الذاتي المختلط والميسّر من جانب المدرسين.

٣٧- وإجمالا، قُدمت ١٦ دورة رقمية باللغتين الفرنسية والإنكليزية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشارك بنشاط في التعلم ما مجموعه ٨٦٥ مشاركاً من ٥١ بلداً أفريقياً، منهم ١٥٦ امرأة، أو ما نسبته ١٨ في المائة. وتم في المجموع منح ٦١١ شهادة في نهاية الدورات المختلفة. وتناولت المسائل التي تم تناولها خلال هذه الدورات الدراسية نظام المعلومات الجغرافية المكانية والتخطيط للتنمية الإقليمية؛ ودور التجارة الإلكترونية في التنمية الاقتصادية؛ والتصنيع والتوسع الحضري؛ والتوسع الحضري والنمو الاقتصادي

الشامل للجميع في أفريقيا؛ وأطر الاقتصاد الكلي الملائمة للاقتصاد الأخضر الشامل في أفريقيا؛ وتحليل البيانات من أجل تخطيط التنمية المستدامة؛ وتطبيق النمذجة الاقتصادية على إصلاحات السياسة التجارية في أفريقيا. وبوجه عام، زاد عدد حالات التخرج عبر الإنترنت بأكثر من ٢ ٠٨٢ في المائة.

الشكل الثاني

تطور عدد الأشخاص الحاصلين على شهادات في دورات التعلم الإلكتروني في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩

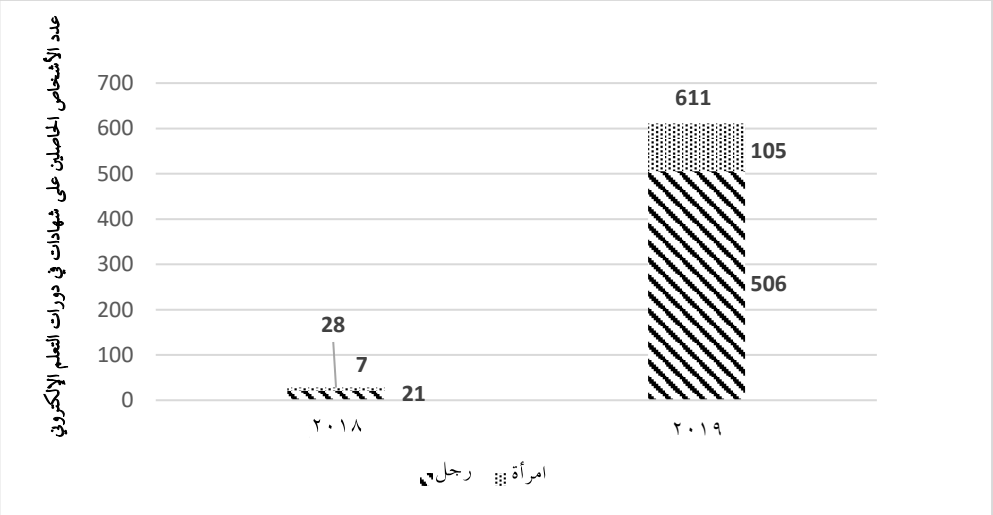

٣٨- وأسهمت الدورة الدراسية المتعلقة بنظام المعلومات الجغرافية المكانية والتخطيط للتنمية الإقليمية في تحسين معارف المشاركين فيما يتصل بكيفية تبني نظام المعلومات الجغرافية المكانية من أجل التخطيط الإقليمي الفعال.

٣٩- وعززت الدورة المتعلقة بدور التجارة الإلكترونية في التنمية الاقتصادية فهم الاتجاهات الحالية في التجارة الإلكترونية، والفرص الرئيسية التي تتيحها التجارة الإلكترونية، فضلاً عن مواطن الضعف والتحديات الرئيسية.

٤٠- وساعدت الدورة الدراسية المتعلقة بالتصنيع والتوسع الحضري على تحسين فهم المشاركين للقوى الدافعة، والعوامل المساعدة والأدوات السياساتية الداعمة لتعزيز الروابط بين التصنيع، والتوسع الحضري والتحول الاقتصادي على الصعيد القطري.

٤١- وعززت الدورة الدراسية المتعلقة بالتوسع الحضري والنمو الاقتصادي الشامل في أفريقيا فهم دور التوسع الحضري في تحول أفريقيا، تمشياً مع خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة.

٤٢- وأسهمت الدورة الدراسية المتعلقة بأطر الاقتصاد الكلي المناسبة للاقتصاد الأخضر الشامل في أفريقيا في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ إصلاحات سياسات الاقتصاد الكلي على نحو أفضل وصولاً إلى الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع.

٤٣- وساعدت الدورة الدراسية المتعلقة بتحليل البيانات من أجل تخطيط التنمية المستدامة على تزويد المشاركين بأدوات لجمع وتحليل بيانات تتصل بتخطيط التنمية المستدامة، وتنفيذها، ورصدها وتقييمها على الصعيد الوطني والصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

٤٤- وتتألف الدورة الدراسية المتعلقة بتطبيق النمذجة الاقتصادية على إصلاحات السياسة التجارية في أفريقيا من منهجين يهدفان إلى تعزيز معارف المشاركين في مجال النمذجة الاقتصادية كأداة للتعجيل بالتحول الهيكلي في أفريقيا. وتتيح الدورة للمشاركين تحسين معارفهم في المجالات التالية: (أ) استخدام برامجيات نظام النمذجة الجبرية العامة (GAMS)؛ (ب) نمذجة التوازن الجزئي؛ (ج) نمذجة التوازن العام القابلة للحوسبة.

باء- مركز الموارد المعرفية

٤٥- واصل مركز الموارد المعرفية التابع للمعهد تلبية احتياجات برامجه البحثية والتدريبية من خلال اضطلاعه دون توقف بتقاسم المعلومات مع المتدربين، وأعضاء هيئة التدريس، والمشاركين في المؤتمرات، والباحثين، والعلماء الزائرين، والحكومات والأفراد من عامة الجمهور، وتزويدهم بخدمات الوثائق.

٤٦- وفي المجموع، قدمت المكتبة خدمات مباشرة إلى ما مجموعه ٧٤٥ مستخدماً، منهم ١٧٦ متدرباً في مختلف دورات المعهد و٥٦٩ باحثاً خارجياً خلال السنة (الشكل الثالث). ومن بين ١٠٨ طلبات تلقتها المكتبة للحصول على المعلومات، كان هناك ١٠٥ طلبات تكللت بالنجاح، ما يمثل معدل رضا نسبته ٩٧ في المائة.

الشكل الثالث

عدد مرات التردد على المكتبة

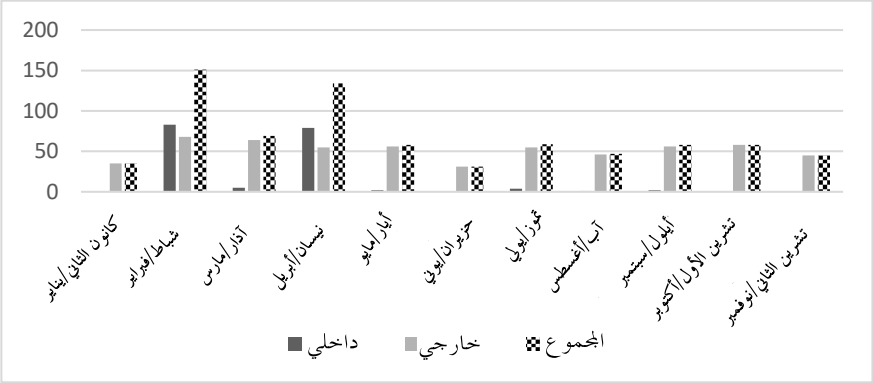

اعتباراً من شهر نيسان/ أبريل، أصبحت عمليات البحث التي يجريها المستخدمون على شبكة الإنترنت تعطي المزيد من النتائج بالنظر إلى أن الكتب المكدسة أصبحت متاحة للاطلاع.

١- الرقمنة

٤٧- يجري حالياً الانتهاء من رقمنة الدفعة الثانية من الوثائق التراثية. وتشمل العملية وثائق من ٣٢ بلداً و٦٠٠ ٢ عنوان بمجموع ٦٨٥ ٢٦٤ صفحة. وبهذه الدفعة الثانية، يكون المشروع قد اكتمل، حيث جرت رقمنة الدفعة الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ويبلغ المجموع الكلي النهائي نحو ٩٠٠ ٥ عنوان تم رقمنتها تخص ٤٩ بلداً. وتنطوي الرقمنة على غرض مزدوج هو إبراز هذه المجموعة التي تستقصي التاريخ الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للدول الأفريقية إلى جانب الحفاظ على الوثائق التي تتألف منها.

الشكل الرابع

مجموعة كتب مكتبة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط: التوزيع (حسب المجال الموضيعي العام)

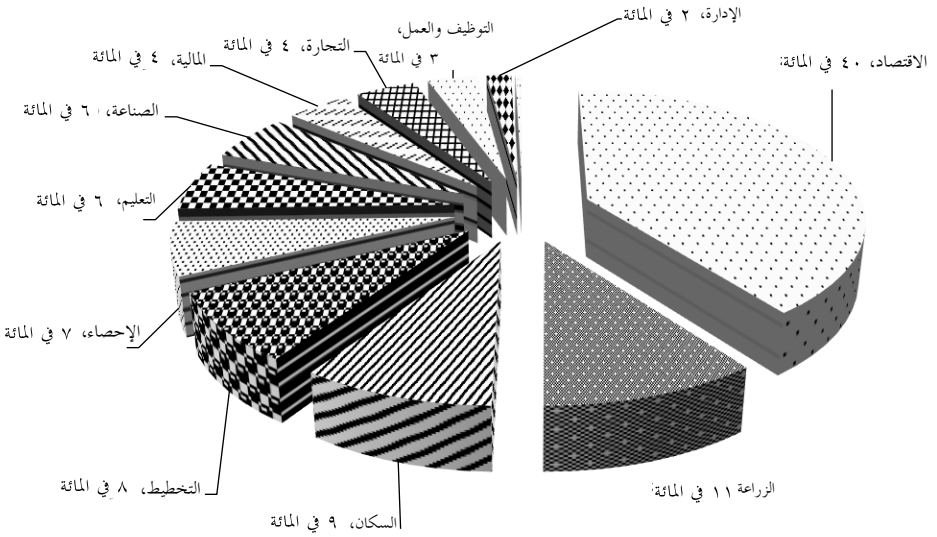

٢- التصنيف والفهرسة

٤٨- يجري حالياً تصنيف عناوين الوثائق وفهرستها في شكل رقمي في المستودع المؤسسي. وقد أضيف ما مجموعه ٩٠٠ عنوان في عام ٢٠١٩، ليبلغ إجمالي محتويات المجموعة ٨٦٦ ٢٢ وثيقة مسجلة، منها ٤٩٥ ٦ وثيقة متاحة للاطلاع المجاني بنصها الكامل.

رابعاً- فهرس التدريب في المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، وأهداف التنمية المستدامة

٤٩- تصنف دورات المعهد في أربع مجموعات مواضيعية هي: (أ) وضع النماذج للاقتصاد الكلي وتخطيطه؛ (ب) التكامل الإقليمي؛ (ج) التنمية الاجتماعية؛ (د) الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية؛

٥٠- ويبين الشكل الخامس مساهمة المجموعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الشكل الخامس

فهرس التدريب في المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، وأهداف التنمية المستدامة؛

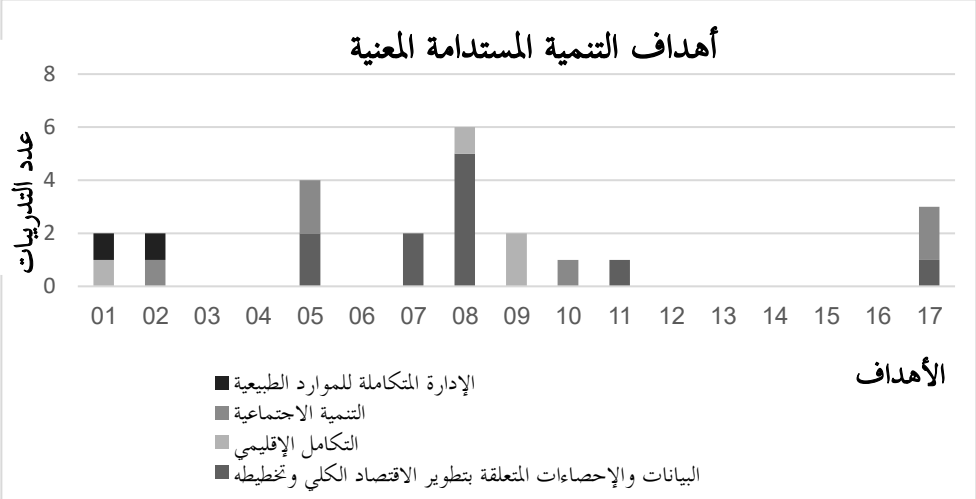

خامساً- التمويل والشراكات

ألف- الشؤون المالية

٥١- تُمول أنشطة المعهد من خلال موارد تأتي من خمسة مصادر رئيسية هي:

(أ) منحة الأمم المتحدة العادية، وهي حالياً إعانة ثابتة لفترة سنتين تقرّها الجمعية العامة، وترتكز على الميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين، وتبلغ ٢،٦ مليون دولار لكل فترة سنتين؛

(ب) مساهمات من الدول الأعضاء الأفريقية عن طريق التسديد السنوي للاشتراكات المالية المقررة على أساس جدول محدد سلفاً، أجازه واعتمده مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛

(ج) أموال يجري تحصيلها داخلياً من خلال الرسوم الدراسية، ومستردات النفقات العامة، وتأجير غرف المؤتمرات والخدمات الاستشارية؛

(د) موارد من مصادر خارجة عن الميزانية، مثل مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية، ومؤسسات القطاع الخاص والشركاء الإنمائيين؛

(هـ) موارد من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مخصصة لدعم برامج وأنشطة تدريبية معينة تدعم إنتاج البحوث والدراسات التحليلية.

٥٢- وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في المبالغ المحصلة من الدول الأعضاء في عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨، ومن الجهود المتزايدة لتنويع قاعدة المانحين، فقد شهد المعهد

سنة صعبة أخرى اتسمت بانخفاض الموارد الخارجة عن الميزانية، بسبب ما تظهره أوساط الجهات المانحة حالياً من صرامة في تقديم التمويل.

٥٣- وفيما يتعلق بالاشتراكات السنوية المقدمة من الدول الأعضاء، يشكر المعهد الدول الأعضاء على الدعم الذي تلقاه منها في عام ٢٠١٩، ولا سيما نيجيريا، التي ساهمت بنحو نصف مليون دولار، لتغطية اشتراكاتها السنوية وتسوية جزء من متأخراتها غير المسددة. ويشكر المعهد كذلك البلدان التالية على تسديد كامل مدفوعاتها، أحيانا قبل موعد سدادها: بنن، وبوركينا فاسو، والسنغال، وسيراليون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا وناميبيا.

٥٤- وبلغ مجموع ما تم تحصيله من الاشتراكات المقررة على البلدان الأفريقية ١ ١٣٣ ٣١٠ دولار، أي بما يقل بنسبة ١٦ في المائة عن الهدف السنوي البالغ ١ ٣٥٨ ٠٠٠ دولار، وبما يزيد بنسبة ٤٨ في المائة عن الاشتراكات المتلقاة في عام ٢٠١٨ (الشكل السادس). ويوضح الجدول ١ أدناه كذلك أن تسوية المتأخرات شكلت نسبة ٥٨ في المائة من مجموع ما تم تحصيله من الاشتراكات، في حين بلغت الاشتراكات المقررة والاشتراكات المدفوعة مسبقاً ٤٢ في المائة في عام ٢٠١٨. وفي حين أن الجهود المتزايدة التي يبذلها المعهد لاسترداد الاشتراكات المتأخرة من الدول الأعضاء لا تزال تؤتي ثمارها، وإن بوتيرة بطيئة جداً، فإن دواعي القلق إزاء انتظام التمويل لا تزال تتصدر أولويات المعهد لتعبئة الموارد، إذ إنه، منذ عام ٢٠٠٧، تقل الاشتراكات السنوية المقررة على الدول الأعضاء والمدفوعة كل سنة عن ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، مقارنة بالمبلغ المستهدف للاشتراكات المقررة وهو ١ ٣٥٨مليون دولار.

الشكل السادس

الاشتراكات المقدمة للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

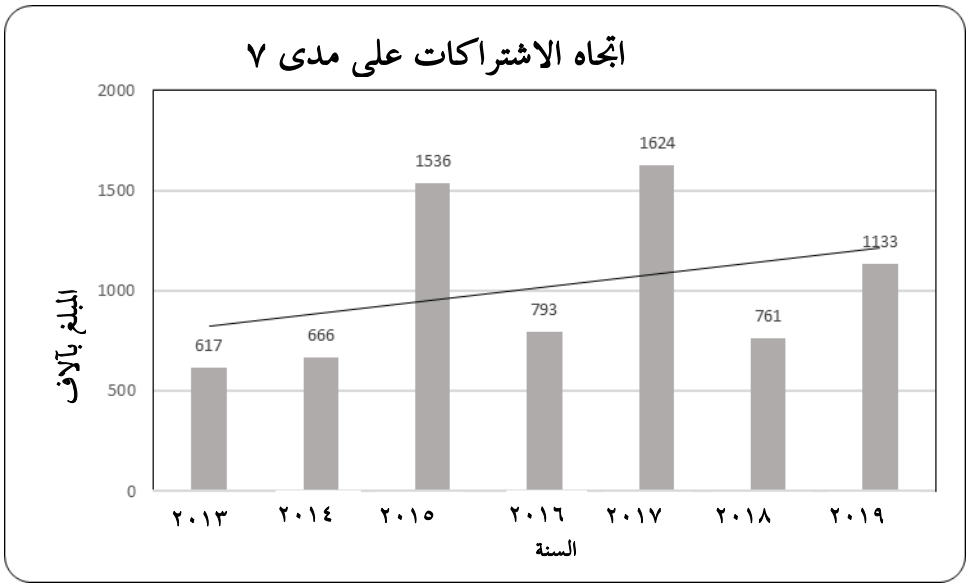

٥٥- وبالتأسيس على القرارات التي اتخذها البلدان الأفريقية في مختلف دورات مؤتمر وزراء المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، التي دعت فيها نفسها إلى تأمين استدامة المعهد من خلال الدفع المنتظم لاشتراكاتها السنوية المقررة وتسوية متأخراتها غير المسددة، وآخرها القرار ٩٥٦ (د-٥١) الصادر في عام ٢٠١٨، سيواصل المعهد حشد البلدان الأفريقية واسترداد المزيد من المتأخرات في عام ٢٠٢٠ من خلال ما خطط له من مبادرات لتعبئة الموارد. ولا تزال الاشتراكات المقررة غير المسددة مرتفعة جداً حيث بلغت ١٧,٩مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

الجدول ١

الاشتراكات المقدمة للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، حسب البلد، حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الرقم المسلسل	*البلدان*	*الاشتراكات السنوية المقررة، بالدولارات الأمريكية*	*المبلغ المدفوع عام ٢٠١٩ بالدولارات الأمريكية*		*المبلغ المدفوع عام ٢٠١٩ بالدولارات الأمريكية*
			الاشتراكات السنوية	*المتأخرات المسددة*	
١	بنن	١٥ ٠٠٠،٠٠	١٥ ٠٠٠،٠٠	٥ ٥٩٩،٧٠	٢٠ ٥٩٩،٧٠
٢	بوركينا فاسو	١٥ ٠٠٠،٠٠	١٥ ٠٠٠،٠٠		١٥ ٠٠٠،٠٠
٣	الكونغو	١٥ ٠٠٠،٠٠	١٥ ٠٠٠،٠٠		١٥ ٠٠٠،٠٠
٤	كوت ديفوار	٣٢ ٠٠٠،٠٠	٣٢ ٧٦٨،١١		٣٢ ٧٦٨،١١
٥	غينيا	٢٠ ٠٠٠،٠٠	٢٠ ٠٠٠،٠٠	١٠٠ ٠٠٠،٠٠	١٢٠ ٠٠٠،٠٠
٦	كينيا	٣٢ ٠٠٠،٠٠	٣٢ ٠٠٠،٠٠		٣٢ ٠٠٠،٠٠
٧	ليسوتو	١٥ ٠٠٠،٠٠	١٥ ٠٠٠،٠٠		١٥ ٠٠٠،٠٠
٨	مالي	١٥ ٠٠٠،٠٠	١٥ ٠٠٠،٠٠	٥٠ ٠١٣،٦٣	٦٥ ٠١٣،٦٣
٩	موريتانيا	١٠ ٠٠٠،٠٠	١٠ ٠٠٠،٠٠	١٠ ٠٠٠،٠٠	٢٠ ٠٠٠،٠٠
١٠	ناميبيا	٢٤ ٠٠٠،٠٠	٢٤ ٠٠٠،٠٠		٢٤ ٠٠٠،٠٠
١١	نيجيريا	٨٠ ٠٠٠،٠٠	٨٠ ٠٠٠،٠٠	٣٧٠ ٣٣١،١١	٤٥٠ ٣٣١،١١
١٢	رواندا	١٥ ٠٠٠،٠٠	١٥ ٠٠٠،٠٠	٤٥ ٠٠٠،٠٠	٦٠ ٠٠٠،٠٠
١٣	السنغال	٢٤ ٠٠٠،٠٠	٢٤ ٠٠٠،٠٠	٤٨ ٣٩٧،٧٠	٧٢ ٣٩٧،٧٠
١٤	سيراليون	٢٠ ٠٠٠،٠٠	٢٠ ٠٠٠،٠٠		٢٠ ٠٠٠،٠٠
١٥	جنوب أفريقيا	٨٠ ٠٠٠،٠٠	٨٠ ٠٠٠،٠٠		٨٠ ٠٠٠،٠٠
١٦	توغو	١٥ ٠٠٠،٠٠	١٥ ٠٠٠،٠٠		١٥ ٠٠٠،٠٠
١٧	تونس	٢٤ ٠٠٠،٠٠	٢٤ ٠٠٠،٠٠	٧ ٢١٩،٦٢	٣١ ٢١٩،٦٢
١٨	أوغندا	٢٤ ٠٠٠،٠٠	٢٤ ٠٠٠،٠٠	٢٠ ٩٧٩،٩٨	٤٤ ٩٧٩،٩٨
	المجموع	**٤٧٥ ٠٠٠،٠٠**	**٤٧٥ ٧٦٨،١١**	**٦٥٧ ٥٤١،٧٤**	**١ ١٣٣ ٣٠٩،٨٥**

٥٦- وظل الدعم الخارج عن الميزانية المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منخفضا نسبياً مقارنة بالسنوات السابقة، على الرغم من أنه ارتفع بمقدار ما يزيد قليلاً على خمس مرات

(٠٠٠ ٧٠٠ دولار) مقارنة بعام ٢٠١٨ (٠٠٠ ١٣٨ دولار). وجرت على الصعيد الداخلي مناقشة الآليات الكفيلة باستقطاب دعم أكثر انتظاماً من خارج الميزانية في المستقبل، من أجل زيادة إمكانية التنبؤ بتدفق أموال المعهد، وتخطيط البرامج وتنفيذها.

٥٧- وفي إطار خطة المعهد الاستراتيجية للفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٣، استهل المعهد بالفعل حملة نشطة تهدف إلى تنويع مصادر تمويله بشكل كبير من خلال اتخاذ مبادرات إضافية محددة الهدف لتعبئة الموارد الخارجية، وعلى وجه التحديد بغرض الحصول على كامل ما يحتاج إليه من تمويل وتحقيق الأهداف الواردة في أهدافه الاستراتيجية.

٥٨- ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي تعميم نظام أوموجا، وهو أداة التخطيط المركزي للموارد التي اعتمدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة، المزمع أن يجري في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، إلى زيادة التعريف بالمعهد داخل هياكل الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبالتالي تيسير الوصول إلى آليات التمويل الداخلي، من بين فوائد هامة أخرى لنظم التخطيط المركزي للموارد في المؤسسة.

باء- الشراكات

٥٩- واصل المعهد استراتيجيته المتمثلة في إقامة شراكات مع مختلف أصحاب المصلحة في تقديم التدريب وغير ذلك من المبادرات. وتختلف هذه الشراكات في شكلها، وتشمل اتفاقات تقاسم تكاليف الأنشطة، واتفاقات لتبادل المعرفة والخبرة التقنية، فضلاً عن شراكات التمويل العادية. وما تجدر الإشارة إليه بوجه خاص في عام ٢٠١٩، هو أن المعهد عمل على إبرام عدة اتفاقات شراكة مع الجهات الشريكة التالية: البرلمان الأفريقي؛ ومبادرة المجتمع المنفتح لغرب أفريقيا؛ والمركز الإقليمي للتميز الخاص باقتصاديات تعاقب الأجيال؛ ووزارة المالية والشؤون الاقتصادية في غامبيا/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي غامبيا؛ والمعهد الوطني للإدارة العامة في ماليزيا؛ وجامعة نورث ويست (جنوب أفريقيا)؛ وجامعة إدنبرة؛ وجامعة رواندا؛ وجامعة توركو. ويعكف المعهد على إجراء مناقشات بشأن إقامة شراكات مع كلية موظفي الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والبنك الإسلامي للتنمية.

الجدول ٢

عدد الشركاء حسب الفئة

نوع الشركاء	*عدد الشركاء*
لجان الأمم المتحدة، ووكالاتها وبرامجها	١١
الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية	٤
منظمة دولية	١
الدوائر الأكاديمية ومعاهد البحث	٣
المجموع	١٩

٦٠- وأثمر التعاون في الأنشطة الناتج عن هذه الشراكات وغيرها، من جملة أمور، عن عقد حلقة عمل وأنشطة تدريبية بشأن تقييم السياسات العامة مع المعهد الوطني للإدارة العامة في ماليزيا؛ وندوة حول الأمن الغذائي، والهجرة والابتكار مع جامعة إدنبرة؛ وتدريب لكبار شاغلي الوظائف العامة في غامبيا بشأن إعداد مقترحات المشاريع القابلة للتمويل المصرفي ؛ وتدريب أجري مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة على أرصدة الطاقة وإحصاءاتها؛ وتدريب على تقنيات إدارة مخاطر الكوارث مع المركز الأفريقي لمواجهة المخاطر والبنك الدولي؛ وتدريب على إدارة الموارد الطبيعية مع مبادرة المجتمع المنفتح لغرب أفريقيا، من بين جهات أخرى.

٦١- وانصب تركيز المعهد أيضاً على تعزيز الروابط مع دوله الأعضاء من خلال الاتصال المنتظم بالسفارات في داكار وأديس أبابا والاتصال المباشر مع الوزارات التنفيذية على الصعيد القطري.

٦٢- وقد ركز المعهد أيضاً على إدارة مجموعة شركائه الحاليين الذين ينتمون إلى الأوساط الأكاديمية، والمنظمات الإنمائية الدولية، والإدارات والوزارات الحكومية، والهيئات البحثية والمراكز الفكرية، والمؤسسات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وتمشياً مع التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، يولي المعهد عناية خاصة للشراكات مع القطاع الخاص.

سادساً- التوقعات لعام ٢٠٢٠

٦٣- نتيجة لتسارع خطى التحول الهيكلي في أفريقيا، ما فتئ الطلب على خدمات المعهد ذات الصلة يتزايد باطراد على مدى السنوات الخمس الماضية. ولا تستوجب تلبية هذا الطلب تحولاً استراتيجياً في توفير التدريب على المهارات فحسب، بل تستوجب أيضاً زيادة مقابلة في الموارد المالية والبشرية على السواء.

٦٤- وواجه المعهد كذلك تحدياً فيما يتصل باستمرار محدودية عدد النساء اللواتي يشاركن في الأنشطة التدريبية. وقد لاحظ المعهد أن الدورات المصممة خصيصاً، ودورات تدريب المدربين والدورات المصممة على الشبكة الالكترونية يشارك فيها، في الغالب الأعم، عدد أكبر من المستفيدين، بمن فيهم النساء، ولذلك فإن قيمتها مقابل ثمنها أكبر من الدورات العادية التي تقدم داخل مباني المعهد. والأهم من ذلك هو أن التدريب المصمم خصيصاً يمكنه أن يعالج تحديات محددة تواجهها البلدان فيما يخص القدرات، ومن ثم فإنه مفيد للغاية للحالات المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، تتواصل مناشدة الدول الأعضاء لكي تقوم بترشيح نساء عند فتح باب تقديم الطلبات.

٦٥- واستجابة لذلك، سيولى مزيدٌ من الاهتمام للتعلم الإلكتروني، وتدريب المدربين والدورات المصممة خصيصاً في عام ٢٠٢٠ بغرض الوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين، بمن فيهم الشباب والنساء. وسيجري دعم مزيد من الأنشطة بحلقات دراسية شبكية شهرية. وسيجري أيضاً تعزيز مستودع المعارف المواضيعية ودليل البحوث.

٦٦- وسيواصل المعهد أيضاً السعي بنشاط إلى التعاون في مجال تقاسم التكاليف مع المؤسسات الأخرى في تنفيذ برنامجه.

٦٧- وعلاوة على ذلك، تشمل الفرص الاستراتيجية الناشئة التي ستتم الاستفادة منها خلال عام ٢٠٢٠ ما يلي:

(أ) الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة المفضية إلى تعزيز شراكة المعهد مع منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) الزخم المتزايد الذي يكتسبه الاعتراف بدور المعهد في تنمية القدرات، كما يتضح من مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء التخطيط والتنمية الاقتصادية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

(ج) الطلب المتزايد المرتبط بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

(د) زيادة الشراكات أو مذكرات التفاهم الموقعة، مثل الشراكات أو مذكرات التفاهم الموقعة مع البرلمان الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والمركز الأفريقي لمواجهة المخاطر، ومؤسسة التمويل الدولية، والمركز العالمي للهياكل الأساسية، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.